

نشر قانون تأسيس المحكمة المدنية والتجارية 1 «قطر المال»

الدوحة - العربية

تم نشر قانون تأسيس المحكمة المدنية والتجارية والمحكمة التنظيمية لمركز قطر للمال في الجريدة الرسمية لدولة قطر وهو القانون الذي يؤكد مكانة المحكمتين وشريعتيهما وسلطتهما.

وقال مركز قطر للمال في بيان تلقى «العرب» نسخة منه أمس إن النسخة المحدثة للقانون مركز قطر للمال الذي يضم تعديلات حول المحكمة التجارية والمدنية والمحكمة التنظيمية متوفرة الآن على الموقع الإلكتروني لمركز قطر للمال تحت صفحة التشريعات.

ويشكل نشر القانون مرحلة إضافية في تطور مركز قطر للمال، ويعتبر مؤشراً على نمو مكانته العالمية وكان القاضي اللورد وولف رئيس المحكمة المدنية والتجارية قد أشار في حديث له مؤخراً عند موعد انعقاد المحكمة للنظر في القضية الأولى.

واكد مركز قطر للمال أن هذا الفصل يشكل مرحلة حاسمة في تطور كل من المحكمة المدنية والتجارية ومركز قطر للمال بحد ذاته، وهو يؤكد التزام قطر في تأسيس إطار عمل تنظيمي وقانوني عالمي في مركز قطر للمال وخارجة.

معظم النشاط التجاري والاقتصادي يدور المنطقة؛ لذا فإن إشراكها في عملية التنمية سيؤثران التعافي السريع من تداعيات الأزمة. وراى أن إشراك هذه الشركات عند وضع الرؤى الاقتصادية مع القطاعات الحكومية في هذه الدول سيعم توجيها والتزامها بنظام المحكمة الأولية في إدارتها الداخلية حتى تستطيع أن تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء وتحديد المسؤول والمسؤولية وتحقيق العدالة بين الشركاء والإدارة والمديرين من خلال أدوات الرقابة والتوجيه والتقييم والتفويض.

واكد وليد شيلارة ان نجاح الشركات العالمية الاستثمار الضبور الثابت بعيد المدى والذي يعطي نتائج ممتازة مستقبلاً ويؤمنها مخاطر تقلب السوق وتداعيات الاستثمار في المضاربات لتحقيق الربح السريع، وهذا ما نجحت الشركات العالمية في تحسيده خلال الأزمة المالية العالمية، كما أن تنوع المحافظ الاستثمارية لهذه الشركات يؤمن لها تماسكاً أكبر مقارنة مع الشركات الخاصة التي غالباً ما تكون محافظتها الاستثمارية في قطاع واحد.



مركز قطر للمال

ساجيت